التحول الرقمي المبني على اقتصاد المعرفة رهان تحسين قدرات الأداء
واقع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

من إعداد :		
الدكتور مخفي آمين	**الدكتور صاولي مراد**	**الدكتور: العيد فراحتية**
أستاذ محاضر (أ) **كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**	**أستاذ محاضر (أ)** **كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**	**أستاذ محاضر (أ)** **كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**
جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم –	**حامعة8 ماي 1945 –قالمة–**	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**
mokhefiamine@yahoo.fr	mouradsaouli5@gmail.com	Ferahtia_ka@yahoo.fr

الملخص

إن ميلاد اقتصاد جديد يسمى اقتصاد المعرفة أصبح من القضايا التنافسية المهمة ذات التأثير المباشر على المنظمات و الفعاليات الأساسية التي تساهم في تحقيق أهداف المنظمة ورفع قيمة مؤشرات كفاءتها . لقد اعتمدت هذه الدراسة على الجزائر نموذجا كدولة نامية تسعى لاندماجها في اقتصاد المعرفة كما تسعى هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين مؤشرات الاقتصاد المعرفي ودوره في رفع كفاءة المؤسسات الإنتاجية، أخيراً عرض وتحليل أبرز تأثيرات اقتصاد المعرفة على المؤسسات الاقتصادية الوطنية.

الكلمات المفتاحية:الاقتصاد المعرفي، منظمات الأعمال، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

Abstract

The birth of a new economy called the knowledge economy has become an important competitive issue with a direct impact on organizations , And the main activities that contribute to the achievement of the objectives of the Organization and raise the value of indicators of efficiency This study is based on Algeria as a model for developing countries seeking to integrate into the knowledge economy as this study seeks To analyze the relationship between indicators of the knowledge economy and its role in raising the efficiency of productive institutions, Present and analyze the most significant impacts of the knowledge economy on national economic institutions

Keywords: Knowledge Economy, Business Organizations, ICT.

المقدمة

تشهد اقتصاديات العالم اليوم تغيرا عميقا فهي تتسارع لصالح اقتصاد الانترنيت حيث تكمن السمة الهامة لتأثيرات عصر المعلومات من حيث انه أضاف للاقتصاد عنصر المعلومات حيث أن تكنولوجيا المعلومات سمحت ببناء الاقتصاد القائم على المعرفة Knowledge - Based Economy أو الاقتصاد الرقمي أي الاقتصاد المعتمد أساسا على إنتاج واستخدام المعرفة والمعلومات ورأس المال البشري في الأنشطة الإنتاجية والخدمية المختلفة.

والتحول نحو الاقتصاد المعرفي جلبت معها تحديات كبيرة لمنظمات الأعمال، وبرزت تقنية المعلومات كأهم عامل في التكنولوجيا الحديثة، بحيث يتعدى تأثيرها على الإنتاجية ليصل إلى العلاقة بين الاقتصاديات المتطورة و بين والاقتصاديات النامية، حيث يعمل الاقتصاد الرقمي أو ما يطلق عليه اقتصاد المعرفة على توفير المعلومات، و تشجيع بناء الحكومة الإلكترونية، والبنوك الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية، والإدارة الإلكترونية، إن عملية إدارة المعرفة الرقمية في الاقتصاد بما تتضمنه وما تتطلبه من تنظيم ورقابة وتوجيه تعتبر حاسمة في بناء رأس المال المعرفي وتنميته والاستفادة مما يتولد منه من إبداع تكنولوجي يتجسد في تقديم منتجات.

مما سبق يجعل استفادة الجزائر من مضامين اقتصاد المعرفة ومعطياته محدودة والتي لا تناسب والتكاليف العالية التي تتحملها، ومن هذا المنطلق فإن مستقبل التنمية الرقمية في الجزائر يتوقف في احد محاوره الأساسية على تضيق الفجوة المصرفية أو الرقمية مع الدول المتقدمة.

1- التصور النظري وإشكالية الدراسة

نظراً لاتجاه الاقتصاد العالمي أكثر نحو الاقتصاد المعرفي الذي يعتمد أساسا على تقنية المعلومات وانطلاقا مما سبق يمكن القول أن نجاح أي منظمة في ظل الاقتصاد الرقمي المبني على المعارف يكون عن طريق تفعيل لجملة من الادوات المعرفية، وفي هذا الصدد تندرج إشكالية الدراسة حول التساؤل الجوهري التالي:

ما هي سبل تفعيل الاقتصاد الرقمي في التسيير الإستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية ؟

و لمعالجة وتحليل هذه الإشكالية وتكوين إطار نظري وفكري، نطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية تساعد في الإلمام بحيثيات التساؤل الرئيسي المطروح تتمثل في:

- كيف يمكن استنار المعارف من اجل دفع عجلة النمو الاقتصاد العالمي؟
- ما هي الاستراتيجيات الواجب تفعيلها من اجل التحول نحو الاقتصاد المعرفي في الجزائر ؟
- ما مدى توافق الاستثمار في إنجازات الثورة العلمية مع معايير اقتصاد المعرفة في الجزائر ؟

2- فرضيات الدراسة

- الفرضية الأولى: يعتبر لاقتصاد المعرفي بالنسبة للاقتصاديات النامية والمتطورة على حد السواء محرك لعجلة النمو الاقتصادي العالمي.

– **الفرضية الثانية** : إن تحول الجزائر من اقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد المعرفي يقتضي تبني إستراتيجية ذات شقين يكمل كل منهما الأخر تمثل الزيادة في مصادر إنتاج ونقل المعارف على المدى الطويل.

– **الفرضية الثالثة:** مازالت الجزائر في موقعها السلبي، لا المنتج، لا ثمار للإنجازات الثورة العلمية في مجال الاقتصاد.

3– الأهمية العلمية للدراسة

استخدام النظم الالكترونية والرقمية، أدى إلى إحداث تغيرات كبيرة على العديد من المستويات الإدارية لذالك تكتسب دراسة أثر الاقتصاد الرقمي على المؤسسات الاقتصادية أهمية كبيرة وذلك لارتباط المعرفة بأداء المنظمات المعاصرة، ولكون المعرفة تعتبر المورد الوحيد الذي يمكن أن يحقق للمنظمة ميزة تنافسية مستدامة يصعب نسخها أو تقليده ا.

4– الأهداف النظرية لدراسة

– التعريف بمفهوم اقتصاد المعرفة وأهميته، ومعرفة أدواته وتقنياته وركائزه الأساسية لغرض توفير البنى التحتية اللازمة؛

– إلقاء الضوء على الاقتصاد المعرفي و أهميته و معرفة ركائزه الأساسية وأثره في نجاعة المؤسسات الاقتصادية ؛

– تنميته المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، في صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

– تعميم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الجزائر في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة لتحسين الإنتاج.

5– منهجية الدراسة

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي لتحديد طبيعة العلاقة التي تربط بين اقتصاد المعرفة ومفهومه ومؤشراته ومدى توجه الجزائر نحوه، فضلا عن استخدام الدراسة للأسلوب الاستقرائي من خلال إستقراء وتحليل الدراسات التي تعرضت إلى اقتصاد المعرفة.

6– الدراسات السابقة

– دراسة Pascal Viginier عام 2002 بعنوان

La France dans l'économie du savoir : pour une dynamique collective

تعرض الباحث لدور مؤشرات المعرفة التي تلعب دورا محوريا لوضع استراتيجيات النهضة الاقتصادية في فرنسا، من خلال الاعتماد و المساعدة في رسم الخطط والسياسات التنموية فمع التطور الهائل للأنظمة المعلوماتية، حيث تحولت تكنولوجيا المعلومات إلى أحد أهم جوانب تطور الاقتصاد العالمي أي أن استخدام تكنولوجياتها الرقمية محفز عظيم لنمو الاقتصادي. أخيرا قام الباحث بتحديد المعوقات والصعوبات التي تواجهها الدول على صعيد الإنتاج المعر في في ظل التطورات التكنولوجية العالمية المتسارعة .[1]

– دراسة كل من Julie Chartrand-Beauregard et Sylvie Gingras عام 2005 بعنوان

L'ÉCONOMIE DU SAVOIR AU QUÉBEC

حسب الباحث، لا يعود عظم كل من اليابان وألمانيا وكوريا الجنوبية وتايوان اقتصادياً إلى ما تملكه هذه البلدان من موارد وثروات طبيعية بمقدار ما يرجع إلى ما كسبته من خبرات ومعرفة في مختلف المجالات الاقتصادية، ومن هنا

وجب الاهتمام بتفعيل المعارف التي نحتاجها الدولة لبناء إمكانات اقتصادية متطورة من خلال الدور الذي يؤديه العلم والتكنولوجيا في تقدم الاقتصاديات .[2]

– دراسة كل من Rédha YOUNES BOUACIDA et Bernard HAUDEVILLE عام 2015 بعنوان Development of the knowledge economy in Algeria and inflection growth model

تعرض الباحث لدور اقتصاد المعرفة في تعزيز القدرات التنافسية، حيث حاول الربط الدور الذي يمكن أن يلعبه الاقتصاد المعرفي في تطوير وتنمية المهارات والذي يقضي بأهمية الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كإحدى ركائز التنمية الأساسية في الاقتصاد الجزائري في بعض عناصر النظام المذكور وهي: المعلومات، ومعدو المعلومات، وقنوات توزيع المعلومات، والممارسات والمعايير العلمية للإنتاج، أخيرا حاول الباحث تحديد التصورات التي يمكن أن تعتمد عليها متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي للدولة [3] .

المحور الأول: تقنية المعلومات كمدخل للتنمية الاقتصادية

أولا– الاقتصاد الرقمي.. أبعاد وسمات

1– مفهوم الاقتصاد الرقمي

إن "الاقتصاد الرقمي" هو التسمية المستخدمة للإشارة إلى الاقتصاد القائم على **الانترنت** أو اقتصاد الو يب. وهو الاقتصاد الذي يتعامل مع الرقميات أو المعلومات الرقمية، الزبائن الرقميين و الشركات الرقمية، التكنولوجيا الرقمية والمنتجات الرقمية. كما يقصد بالاقتصاد الرقمي التفاعل و التكامل و التنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات و تكنولوجيا الاتصالات من جهة و الاقتصاد القومي والقطاعي و الدولي من جهة أخرى بما يحقق الشفافية و الفورية و الإتاحة لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية و التجارية و المالية في الدولة خلال فترة ما. و بالتحديد تقوم تكنولوجيا المعلومات و أدوا المختلفة مثل الشبكة الدولية للمعلومات (**الانترنت**) تحويل و تغيير أنماط الأداء الاقتصادي في المال و الأعمال و التجارة و الاستثمار من الشكل التقليدي إلى الشكل الفوري بما يحقق تحسين المركز التنافسي بعنصر الوقت أي المنافسة بالوقت. بالإضافة إلى ما سبق يساعد الاقتصاد الرقمي على زيادة اندماج اقتصاد الدولة في الاقتصاد العالمي و زيادة فرص التجارة العالمية و الوصول إلى الأسواق العالمية و القطاعات السوقية التي كان من الصعب الوصول إليها في الماضي. كما أن الاقتصاد الرقمي هو الاقتصاد المرتكز على القطاع الرابع الذي يتكون من الأنشطة و العمليات القائمة على المعلومات، المعرفة الفنون و الأخلاقيات.[4]

2– خصائص وسمات الاقتصاد الرقمي

– سهولة الوصول إلى مصادر Access؛ حيث يعتمد نجاح ونمو الاقتصاد الرقمي على قدرة الأفراد والمؤسسات على المشاركة في شبكات المعلومات ومواقع الإنترنت المختلفة؛

– المنافسة وهيكل السوق في ظل الاقتصاد الرقمي؛ يشمل الاقتصاد الرقمي تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتجارة الإلكترونية وخدمات التوصيل الإلكترونية والبرمجيات والمعلومات، وهي تختلف باختلاف حجم المعاملات

الاقتصادية والتخصص والموارد، وتأثير شبكات المعلومات والمعايير والسلع العامة وتكلفة المعاملات والصفقات.
وتؤثر تكنولوجيا المعلومات على درجة المنافسة وأساليبها وتحسين المراكز التنافسية؛
– مستقبل الاقتصاد الكلي في ظل الاقتصاد الرقمي؛ تلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصال دورا أساسيا في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وفي الاستثمارات الرأسمالية والتجارة الإلكترونية الداخلية والخارجية، ويؤثر الإنترنت في أساليب أداء المعاملات التجارية وأساليب العمل؛
– الاقتصاد الرقمي يوفر المعلومات لاتخاذ القرارات؛ ويمكن من التحكم في المعلومات بالاستخدام الفعّال له ا وتوظيفها لخدمة القرارات الاقتصادية، وتساعد مهارات إدارة المعلومات في نجاح اتخاذ القرارات الاستثمارية بعيدة المدى بدقة.[5]

خصائص اقتصاديات المعرفة

- تعتمدُ على الابتكار الاقتصادي في توفير مجموعةٍ من المواد، والخدمات التي تساهمُ في دعمِ الروابطِ التجاريّة بين الشركات التي تعملُ في مجالِ عملٍ واحدٍ ؛[6]
- تسعى إلى مُواكبةِ التنمية المستدامة في مُختلفِ أنواع الاقتصاديات المحلية، مما يساعدُ على توفيرِ أغلب حاجات الأفراد
- تساعدُ على وَضعِ خُطةٍ عُماليةٍ ترتبطُ بتوفيرِ الأيدي العاملة الماهرة، والقادرة على الاستفادةِ من المعارف مِن أجل تطويرِ الإنتاج الاقتصادي؛
- تحرصُ على بناءِ بُنيةٍ تحتيةٍ تعتمدُ بشكلٍ مُباشرٍ على الاستفادةِ من دور تكنولوجيا المعلومات في دعمِ المعرفة للحاجات المحلية؛
- تساهمُ في توفيرِ الحوافز التي تدعمُ الإنتاج المحلي، والقدرة التنافسية بين الشركات بِمُختلفِ أنواعها مِن خلال الاعتماد على تطبيق استبياناتٍ معرفيّةٍ حول طبيعة الشركات الموجودة في السوق، وتأثيرها على الأفراد في المجتمع.

ثانيا– الأثر الاقتصادي لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات على المؤسسات الاقتصادية

1– أهمية اقتصاد المعرفة للمنظمات المعاصرة

يعتبر العالم المشهور بيتر دركر (Drucker, 2000) أن المعرفة هي الأساس الجديد للمنافسة في عصر ما بعد الرأسمالية، ويقول في سياق آخر " أن منظمات التصنيع والخدمات والمعلومات ستقوم على المعرفة في المستقبل . وسوف تتطور منظمات الأعمال إلى منظمات خالقة للمعرفة بطرق كثيرة... اننا سائرون نحو دخول "مجتمع المعرفة" الذي لم يعد المورد الاقتصادي الأساس فيه هو رأس المال أو الموارد الطبيعية أو العمل، بل المعرفة "، وحيث يقوم رجل المعرفة بدور (Drucker, 1999) محوري وفي رأي مشابه للعالم (Stewart, 1997) حول المعرفة: "ان ظهور اقتصاد المعرفة ومنظمات الأعمال قد أدى إلى ظهور رجل/عامل المعرفة" (Knowledge Worker،)وأصبحت المعرفة والمعلومات أهم مادة خام يحتاجها الفرد العامل لإنجاز عمله .إن الموجودات/ الأصول المادية المرئية في منظمات المعرفة تسهم في قيمة المنتج بدرجة أقل بكثير من الموجودات غير المرئية (رأس المال المعرفي/ الفكري...) وعندما أصبحت المعرفة المادة الخام

الأساسية والنتيجة للنشاط الاقتصادي فإن الذكاء التنظيمي يلعب دوراً محورياً في نجاح المنظمة. وأصبح رأس المال الفكري حيوياً إلى درجة يمكن معها القول إن المنظمة التي لا تدير المعرفة لا تعطي اهتماماً لعملها /نشاطها .أن عولمة Prusak and Davenport, 2000)ويرى العالمان الاقتصاد المتسارعة تفرض تحديات كبيرة على المنظمات — الجودة، والقيمة، والخدمة، والإبداع، وسرعة الاستجابة وغيرها –والمعرفة هي التي توفر للمنظمة ميزة تنافسية مستدامة؛ فالمنظمة ذات المعرفة الغنية والمنظمة التي تدير المعرفة بنجاح تستطيع أن تتقدم إلى مستوى جيد من الجودة والإبداع والكفاءة... إن ميزة المعرفة يمكن استمرارها لأنها تعطي عائدات ومزايا متزايدة. وبعكس الموجودات المادية التي تتناقص كلما تم استخدامها، فالموجودات المعرفية تزداد مع الاستعمال .هذا، ويشير الكاتبان Bollinger and Smith, 2001) (إلى أن المعرفة توفر ميزة تنافسية تختلف عن الميزات التنافسية التقليدية (مثل المنتج الجديد، والسعر المنافس، والتقنيات الحديثة وغيرها)، من حيث أن الميزات التنافسية التقليدية (في الإطار القديم) يمكن نسخها وتقليدها من قبل الآخرين، أو تختفي وتزول بحكم وجود منافسين أقوياء ومتابعين لعمل المنظمة. أما الميزة التنافسية التي تستند إلى المعرفة ورأس المال المعرفي فيمكن أن تخرج عن إطار هذه الإشكالية بحكم كون المعرفة التي تستند إليها تمثل خصائص إستراتيجية للمنظمة لا يمكن تقليدها بسهولة من قبل الغير.[7]

2– دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في استثمار الذكاء الاستراتيجي

تتمثل أهم مجالات استثمار الذكاء الاستراتيجي في منظمات الأعمال الحديثة في المحاور التالية :[8]

–استثمار الذكاء الاستراتيجي في استخدام البرمجيات لضمان تفعيل سلاسل القيمة تخطيطا، وجدولة ورقابة، مما يسمح لمتخذ القرار الاستجابة للزبائن، وإبرام العقود،كجزء من أدارة شبكة الأعمال الالكترونية ؛

–استثمار الذكاء الاستراتيجي في مجالات حيوية تتصل بتوليد حلول لمشكلات الأعمال المختلفة بتعقيدها ونوعها فرصا أو مخاطر أو تحديات كل هذا في إطار ما يسمى بإدارة المعرفة ؛

–استثمار الذكاء الاستراتيجي في تفعيل مجالات التسويق (الذكاء التسويقي) من خلال الإجراءات التي يقدمها إلى المسوقين باستمرار والمتمثلة برصد البيئة الكلية لشركات الأعمال قصد معرفة ما فيها من فرص وتهديدات ؛

–استثمار الذكاء الاستراتيجي لغرض اكتشاف المشكلات الإستراتيجية وتحليلها كأساس لتصميم الخيارات الإستراتيجية وتنفيذها وبلوغ النتائج الإستراتيجية المتوقعة كمراقبة معلومات ما ينفق على عملية البحث والتطوير والإعلان ومدى استفادة من شبكات الانترنت وقدرتها على احتضان التغيرات السوقية .

3– متطلبات تطبيق الاقتصاد الرقمي في المؤسس ات الاقتصادية

يشترط الاقتصاد الرقمي من المؤسسات المالية ضرورة الاحتفاظ بملفات دقيقة لكل من :[9]إدارة القروض، إدارة الحسابات لبنوك، إدارة سياسات التأمين ، إدارة الاستثمارات، كما أن أساس الدقة في الاحتفاظ بالبيانات المالية وتوفير أمن تلك المعلومات يتم عن طريق إدارات تكنولوجيا المعلومات في تلك المؤسسات المالية، وتشمل تلك الإدارات وحدات لتحليل النظم والبرمجة وتشغيل ا لحواسب الإلكترونية ومراقبة وإعداد البيانات إلكترونيا . ويتم تشغيل المؤسسات المالية إلكترونيا عن طريق المكاتب الإلكترونية التي تستخدم البريد الإلكتروني والإنترنت؛النشر الإلكتروني، البيانات المرئية

وقواعد البيانات الفورية . ويفيد كل ذلك في إدارة الاستثمار واستخدام آلات التحويل، كما تستخدم نقاط البيع الإلكترونية والسداد بالبطاقات الإلكترونية، كما تتم عمليات المقاصة والتسويات بين البنوك إلكترونيا.

أ- الاقتصاد الرقمي كميزة تنافسية Intellectual Capital as a Competitive Advantage

مع التطور الحاصل في بيئة الأعمال الدولية فقد أصبحت المنظمات الحديثة مراكز بحوث قائمة على أساس المعرفة. إن المزايا التنافسية المعروفة مثل كلفة الإنتاج الواطئة والجودة العالية وسرعة التسليم والمرونة والاستجابة للتغيرات والتكيف معها والتي يمكن تحقيقها من خلال قيام المنظمات ببناء مقدرات جوهرية Core-Competence مستندة إلى قدرة المنظمة في التعليم المشترك لا سيما تنسيق المهارات الإنتاجية والتنظيمية وكذلك تحسين وتكامل تقنيات الإنتاج المستخدمة (Prahalad and Hamel, 1994, P.82) أضيفت إليها في الوقت الحاضر مزايا تنافسية جديدة قائمة على أساس قدرة المنظمة المعرفية. فالإبداع وتقديم منتجات تشكل سلسلة متعاقبة لتطور تكنولوجي متكامل أصبحت سمة المنظمات المعرفية في الوقت الحاضر. إن الاتجاه الحديث في الإنفاق والاستثمار في البحث والتطوير وتشكيل رأس مال معرفي في المنظمات فإنها تهدف من خلال ذلك زيادة قدرتها في خلق إبداع تكنولوجي عام مستند إلى معرفة واسعة وقادراً على تقديم دعم وإبداع لعدد كبير من المنتجات والخدمات التي يمكن أن تطور في ظل هذه المظلة المعرفية العامة، ويمثل هذا الأمر خروج عن قواعد العمل السابقة والتي تتمثل في إنفاق استثماري متقطع لغرض تحسين أو تطوير منتجات منفردة أو في أحسن الأحوال بعض من منتجات كسلسلة مترابطة. وهكذا فإنه يبدو أن خصائص رأس المال المعرفي والمتمثلة في عدم تجسيد وسرعة الزوال والتزايد بالاستعمال. وإذا كانت الميزات التنافسية في الإطار القديم يمكن أن تستنسخ وتقلد من قبل الآخرين أو أنها تختفي أو تزول سريعاً بحكم وجود منافسين أقوياء ومتابعين لعمل المنظمة فإن الميزات التنافسية المستندة إلى المعرفة ورأس المال المعرفي يمكن أن تخرج من إطار هذه الإشكالية بحكم كون المعرفة التي تستند إليها تمثل خصائص إستراتيجية للمنظمة لا يمكن تقليدها بسهولة من قبل الآخرين. وتشير أدبيات الإدارة الإستراتيجية إلى أن المورد لكي يصبح إستراتيجياً يجب أن تتوفر فيه خصائص معينة منها :[10]

1. أن يكون المورد ثميناً؛
2. أن يتسم بالندرة؛
3. لا يمكن تقليده بسهولة؛
4. لا يمكن إحلال بديل محله.

ب- المزايا الإستراتيجية والتنافسية لتطبيقات الاقتصاد الرقمي على للمؤسسات الاقتصادية

إن الاعتماد المتزايد على أساليب الإدارة الرقمية ،كان له الأثر الكبير في المؤسسة ، حيث أحدث تغييرات عميقة في مختلف المستويات، خاصة تلك المتعلقة بالإنتاج، التسويق، الموارد البشرية. فلقد أسهمت الإدارة الرقمية في تحقيق منطق نماذج" إدارة التميز والإبداع" من خلال تيسيرها لتحولات في أنماط تنظيم العمل وتنفيذ العمليات بالمنظمة ونذكر منها ما يلي:

– تطوير جذري في نظم وآليات الاتصال تسمح بتطبيق نظم الهندسة الموازية حيث يعمل أفراد متعددون في مشروع واحد من مواقع متباعدة ولكنهم على اتصال دائم وأنيInstant؛

– إحداث تغييرات تنظيمية تتوافق تماما مع متطلبات "إدارة التميز" من أهمها ما يلي:[11]

* إعادة تصميم نظم التخطيط بإضفاء عناصر المرونة واستشعار التغييرات من خلال الربط بنظم رقابة وقياس الأداء؛

* إعادة تصميم الأعمال باستبعاد الأنشطة والمهام التي تم تعويضها آليا (أوتوماتيكيا) ، وإدخال عناصر التكامل والتمكين Empowerment في الاعتبار.

– التوسع في الاستخدام الآلي أو الأوتوماتيكي يؤدي إلى تخفيض أعداد العاملين حتى في المستويات الإدارية خاصة الإدارة الوسطى والوظائف الإشرافية؛

– تبسيط الهيكل التنظيمي بتقسيم المنظمة إلى مجموعة من الوحدات الإستراتيجية وفرق العمل ذاتية الإدارة–Self managed teams، و في نفس الوقت تنمية الفاعلية وسرعة الأداء واتخاذ القرارات عند نقاط التنفيذ مما يجعلها أكثر مرونة واستجابة للتغيرات المحيطة بها؛

– استثمار فرق العمل الطارئة بدلا من التكوينات والتقسيمات التنظيمية الدائمة ، ومن ثم يتم التحول إلى التنظيم الشبكي حيث يكون الربط آنيا بين الوحدات الإستراتيجية وفرق العمل المختلفة بوسائط الكترونية تسمح بالتواصل والتفاعل والتنسيق المستمر والعمل المشترك وتبادل المعلومات بينها جميعا؛

وبذلك تتمكن المنظمة–بفضل منهجية الإدارة الإلكترونية– أن تتحول من نمط الإدارة التقليدي الذي يقوم على فكرة"الإنتاج للتخزين ثم البيع من المخزون" Build-to stock إلى نمط جديد للإدارة يقوم على فكرة "الإنتاج حسب طلب الزبون" Build-to-order أو ما يطلق عليه"الإنتاج النحيف *. وهذا النموذج تطبقه الآن شركات كثيرة في مجال صناعات الحاسبات الآلية ومنها Dell,Compaq حيث يتم صناعة الحاسبات الشخصية بعد استلام طلبات الزبائن وليس قبلها وتخزينها؛

– التحول من الهياكل التنظيمية المبنية على أساس وظيفي Functional تتصف بالتجزئة و الانعزالية إلى هياكل مصممة على أساس التدفقات المعلوماتية Information –based تتمتع بالتواصل و الاندماجية. وينشأ بين إدارات المنظمة وتقسيماتها شبه المستقلة نمط متميز من العلاقات أقرب إلى فكرة الفيدرالية السياسية بين ولايات الدولة أو مجموعة الدول المنضمة لاتحاد سياسي يحقق لكل منها استقلالية في شؤونها الداخلية بينما تمركز بعض الأمور المشتركة كالدفاع والعلاقات الخارجية ويطلق Davenport على هذا النمط تعبير.

المحور الثاني : سبل تفعيل إدارة المعرفة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

أولا– اقتصاد المعرفة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

انفتاح المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وأهمية المعرفة في التكيف مع الأوضاع العالمية : نظرا للأزمات المتواصلة التي عرفتها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بدءا من مرحلة التسيير الذاتي وصولا إلى مرحلة الإصلاحات، وما صاحبها من إعادة هيكلة واستقلالية لهذه المؤسسات والتي لم تكن في مستوى الطموحات ولم تكن كافية

لتحقيق الأهداف المسطرة منها، حيث بقيت هذه المؤسسات تعاني من سلبيات المراحل السابقة، وسعيا لتدارك هذه الوضعية ومواكبة التطورات العالمية تم الدخول في صميم الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، خاصة مع فتح المجال للخصخصة ومحاولة الانتقال لاقتصاد السوق بغرض إنعاش الاقتصاد الوطني والخروج من مرحلة الجمود.

ولأن أي مؤسسة تطمح للبقاء والاستمرار، فإن المؤسسات الجزائرية وجدت نفسها مرة أخرى في مواجهة تحديات جديدة تفرض عليها جملة من القيود التي تشكل ضرورة التكيف معها أساس الانفتاح على السوق العالمية والاندماج في الاقتصاد العالمي، ويمكن عرض أهم هذه التحديات والقيود في النقاط التالية : [12]

1– المنافسة : يستدعي اكتساب قدرة تنافسية القدرة على تقديم المنتج الذي يكفل السيطرة على أكبر مساحة من السوق، عبر تخفيض التكلفة لأدنى حد ممكن، مع الحفاظ على مستوى جودة مرتفع، يضاف لهما التسويق النشيط .

2– **العالمية** : إن تحول العالم إلى قرية صغيرة محدودة الأبعاد ومتنافسة الأطراف، يفرض على المؤسسة أن تفكر عالميا وتنتج محليا.

3– التحديات التكنولوجية :فتقنية المعلومات الحديثة تخلق لإدارة المؤسسة خيارات إستراتيجية لم يكن الحصول عليها أمرا سهلا من خلال أساليب تكنولوجية بسيطة.

ثانيا– واقع إدارة اقتصاد المعرفة في المؤسسة الجزائرية

يقوم اقتصاد المعرفة على المعلومات العلمية (المعرفة) التي تساعد في العملية الإنتاجية وخلق قيمة مضافة إليه. أما إدارة المعرفة داخل المؤسسة فتتمثل في إدارة العمليات التي تهدف إلى كسب المعرفة واستخدامها لتحقيق مردود اقتصادي ملموس، وعلى الرغم من التحولات والتطورات الحاصلة في ظل ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتنامي دور المعرفة كمحدد أساسي لتنافسية المؤسسات، وهيمنة المؤسسات القائمة على المعرفة على الأسواق العالمية، لاسيما في ظل تحرير التجارة العالمية، وما نتج عنه من تسابق تكنولوجي ما بين المؤسسات، أي تسابق المؤسسات نحو اكتساب مزيد من المعارف والخبرات النوعية، وجدت المؤسسات الجزائرية نفسها أمام تحد جديد وقوي ، قوامه المعرفة والتكنولوجيا والتي لا قبل لها به، إذ ما يزال جل هذه المؤسسات يعتمد على الخبرات البسيطة للعمال، وعلى تكنولوجيا أصبحت تقليدية بالمقارنة مع مثيلاتها من القطاعات في الدول المتقدمة، متغافلا عن دور وظيفة البحث والتطوير في ترقيتها، وفي أحسن الأحوال تلجأ هذه المؤسسات إلى شراء تكنولوجيا أقل تطورا، وذلك بسبب ارتفاع تكاليف التكنولوجيا المتطورة، بالإضافة إلى احتكار الدول المتقدمة للتكنولوجيا المتقدمة، وهو ما جعل المؤسسات الجزائرية تعتمد على شراء شهادات التصنيع. [13]

1– **سبل الاندماج في اقتصاد المعرفة** :تحاول الجزائر أن تندمج في الاقتصاد العالمي بشكل يضاعف من أهمية العلاقات الاقتصادية بحيث تكون أكثر إيجابية بالنسبة لها، لكن العالم الغربي وصل إلى ما وصل إليه اليوم من تطور في شتى المجالات بما فيها الاقتصادية بعد أن اعتمد العلم في كل ما يتصل بقضاياه المصيرية، فكان هدفه الإنسان واتخذه أداة أساسية في التنمية والتطور الاقتصادي أولا كعنصر من عناصر الإنتاج، ثم كمصدر من مصادر المعرفة والابتكار، والإنسان (العنصر البشري بصفة عامة) في بلادنا ما يزال إلى يومنا هذا يلعب دور عنصر الإنتاج فقط، والمؤسسة الجزائرية تحاول أن ترقى إلى المستويات التي تمكنها من منافسة المؤسسات الأجنبية التي يمكنها أن تغزو السوق

الجزائرية بعد تطبيق اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية وانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، يضاف إلى ذلك مختلف المؤسسات الأجنبية التي دخلت ويمكن أن تدخل السوق الجزائرية بعد انفتاح الجزائر على الاقتصاد العالمي.[14]

ثالثا– واقع الاقتصاد الجديد في الجزائر.

1– ضعف القابلية الرقمية في الجزائر: من خلال التمعن في المؤشرين السابقين الذكر، نلاحظ بأن الجزائر بعيدة حتى على الدول العربية في مجال إدماج لتكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال في الاقتصاد من خلال خلق بنية معلوماتية تسمح بتأهيل الاقتصاد الجزائري للنمو السريع و المتوازن مع متطلبات العالم الحديث، و الحقيقة أن تراجع الجزائر سنة 2004 مقارنة بسنة 2003 اكتسابالمؤشرا سالبا أمر يكاد يكون غير معقول في بلد تتوفر على إمكانيات اقتصادية ممتازة مقارنة مع دولة مثل تونس التي عرفت كيف توجه اقتصادها نحو التنمية بخطوات جريئة و سريعة و ذكية، و هو الأمر الذي سيعطي ثماره بالتأكيد في السنوات القادمة . كما أن ملامح تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في الجزائر و التي تعتبر القاعدة الأساسية للبيئة الرقمية، ضعيفة نوعا ما مقارنة بالدول العربية الأخرى و اعتبارا للإمكانيات و المؤهلات التي تكتسبها الجزائر و في محاولتنا لتشخيص واقع الاقتصاد المعرفي في الجزائر من خلال ما تحقق إلى حد الآن يلاحظ أن المجهودات لا زالت ضعيفة و تكاد تكون شبه منعدمة، فالتجارة الإلكترونية معدومة، فإن كانت مؤسسة xviii Kompassتحصي وجود 36مؤسسة جزائرية على الويب فهي في الحقيقة مواقع إعلانية تعريفية غالبيتها في مجال الصيدلة لا غير. إن واقع حال الجزائر يشير الى تخلفها في المجالات الرقمية، مما لا يخدم مسيرتها، فالفجوة الرقمية في الجزائر تبعدها ليس فقط عن الدول المتقدمة بل و حتى عن بعض الدول العربية التي ليست لها مؤهلات الاقتصاد الجزائري، فالفجوة الرقمية الواضحة بين الجزائر و دول عربية مثل تونس والإمارات و مصر ترجع إلى أن هذه الأخيرة تفطنت للأهمية القصوى لتكنولوجيات الإعلام و الاتصال لبناء اقتصاد المستقبل، فتقليص الفجوة الرقمية مع الدول المتقدمة سيساهم في تقليص سريع للفجوة الاقتصادية نفسها نظرا للدور الأساسي الذي ستلعبه التكنولوجيا المعرفية في كل الأنشطة الاقتصادية. [15]

رابعا– إستراتيجية المؤسسات الاقتصادية في الجزائر للاندماج في الاقتصاد المعرفي

تمثلت إستراتيجية الجزائر الالكترونية في مشروع " الجزائر الكترونية 2009-2014"و الذي انحصر فيما يلي:[16]

1– تسريع استخدام تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في الإدارة العمومية و الشركات :سيحدث إدخال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال و تعزيز استخدامها في الإدارة العمومية و الشركات تحولا كبيرا في أساليب تنظمها و عملها، حيث تمثل اليوم الضمان الوحيد لبقاء شركاتنا في ظل العولمة، و في اقتصاد عالمي يعتمد على المعرفة كقيمة أساسية، فاستخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال أضحى أمرا ضروريا من أجل تحسين الأداء ورفع القدرة التنافسية لدى الشركات .

2–. تطوير الآليات و الإجراءات التحفيزية الكفيلة بتمكين المواطنين من الاستفادة من تجهيزات و شبكات تكنولوجيات الإعلام و الاتصال :من الضروري مواصلة عملية تعميم النفاذ إلى الانترنت، إذ يجب أولا توسيع هذا

النفاذ من أجل السماح لكل مواطن، أينما وجد عبر التراب الوطني، حيث نجد أن 2.5%فقط من الأسر الجزائرية مجهزة في آن واحد بحاسوب وخط التوصيل بالانترنت.

3- دفع تطوير الاقتصاد الرقمي : يتمحور الاقتصاد الرقمي حول ثلاث مكونات أساسية : البرمجية، الخدمات و التجهيز. فرغم ما نعانيه في هذا ا لمجال من نقائص، فمن الممكن تفعيل خبرات و مهارات المنظمات الجزائرية العاملة في ميدان تكنولوجيات الإعلام و الاتصال و تصديرها نحو أسواق أخرى . إن الدور الأساسي لتكنولوجيات الإعلام و الاتصال هو توفير دعامة لتشييد مجتمع معلومات للاقتصاد الرقمي، والهاتف باعتباره أقدم تكنولوجيا في هذا النوع والذي يوفر الخدمة القاعدية في هذا الصدد.

4- .**تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات التدفق السريع و الفائق السرعة** :يجب أن تكون شبكة الاتصالات ذات التدفق السريع و الفائق السرعة في مجال استخدام الانترنت، قادرة على توفير الخدمات الضرورية عبر كامل الوطن بنو وأمان يستجيبان للمقاييس الدولية، وبأسعار في متناول الجميع، والتي ها يبلغ عدد 4ملايين مشترك بمعدل .يفوق 12,5 %

5- تطوير الكفاءات البشرية ::يجب إرفاق تعزيز البنى التحتية و تعميم النفاذ إلى تكنولوجيات الإعلام والاتصال بإجراءات ملموسة في مجال التكوين و تطوير الكفاءات البشرية من اجل تعميم استعمال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال وضمان تملكها على جميع المستويات إدراكا منا أن رأس المال الفكري دعامة أساسية لتطور المنظمة الاقتصادية وإنمائها ونجاحها من خلال تفعيل المنظومتين التربوية و التعليمية من حيث الكم و النوعية فكلما زادت معدلات المعرفة لدى الموظفين زادت قدراتهم العقلية و الإبداعية وهو ما يشكل للمنظمة ميزة تنافسية.

الخاتمة

إن التطورات العالمية الهائلة في مجال التكنولوجيات الإعلام والاتصال دفع بأغلب مسيري المؤسسات الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية إلى اعتماد الاقتصاد المعرفي كعنصر إنتاج محوري جديد لذالك فإن بناء اقتصاد المعرفة يعتبر هدفا من أهداف السياسة الحكومية الجزائرية حيث أنهما يترتب على هذه التحولات نتائج و آثار بعيدة المدى فلم تعد المعرفة سلطة فقط، بل أصبحت أبرز مظاهر القوة مما يمنحها دورا هاما في التنمية الاقتصادية رغم الرهانات الكبرى لتسريع الاندماج الايجابي للجزائر في اقتصاد المعرفة تتعلق خاصة بتجاوز مختلف الحواجز و المعوقات.

حيث تواجه الجزائر تحديات كبيرة في سبيل إرساء جهودها التنموية الاقتصادية منها، ولعل من أهم هذه التحديات القدرة على استثمار الإمكانات والطاقات البشرية الهائلة الموجودة فيها تحول دون تحوُّل اقتصادها إلى اقتصاد معرفي منها نذكر: الفجوة الرقمية، والأمية الالكترونية، وعدم تدفق المعلومات بشكل كامل إلى كل أفراد المجتمع، وضعف الاهتمام بالبحث والتطوير. وعلى هذا الأساس دعت المؤسسات الجزائرية إلى التسلح بكافة أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في استخدام المعرفة المتجدد لمواكبة هذه التغيرات الجديدة الحاصلة على الصعيد العالمي و الانتقال إلى اقتصاد المعرفة، و للاندماج الايجابي ضمن الاقتصاد العالمي، جعل من الضروري القيام بإصلاحات اقتصادية في جميع الميادين.

اختبار فرضيات الدراسة

– **الفرضية الأولى**: أصبحت المعرفة والمعلومات والمهارات المرتبطة بها مصدرا للإنتاجية و التنافسية، وهذا يعني أن المعرفة في الاقتصاد تشكل مكوناً أساسياً في العملية الإنتاجية وأن النمو يزداد بزيادة هذا المكون القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصال وبات النمو في الأعمال والصناعة يعتمد بصورة كبيرة على التكنولوجيا الحديثة كما طورت بلدان مهمة أوضاعها الاقتصادية بناء على العلم والإبداع والابتكار وتوظيف الخبرات وليس فقط الموارد الطبيعية .وهذا **ما يثبت صحة الفرضية الأولى**.

– **الفرضية الثانية** : تعمل الجزائر كي تندمج في اقتصاد المعرفة على التركيز على جانب تكنولوجيا الإعلام والاتصال بحيث إذا كان استعمال هذا الأخير بغرض إقامة بنية تحتية. إن الدخول إلى اقتصاد المعرفة يقتضي رفع نسبة الإنفاق على مشاريع البحث والتطوير التي تشير إلى الإنتاجية الفائقة في اقتصاد المعرفة، حيث يمكن للشركات أن تستثمر في تكنولوجيا المعلومات من أجل أعمال إنتاجية أي استعمال المعرفة كأداة لتوليد القيمة والعوائد . **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية**.

– **الفرضية الثالثة**: إن الثورة العلمية والتكنولوجيا ، وبالأخص ثورة الاتصالات والإنترنت ، تؤثر في تعليم وتدريب العنصر وتدريبه، إن عامل السرعة في التأقلم مع التغيير من أهم العوامل الاقتصادية الإنتاجية. فالدولة التي لا تسعى إلى مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي سرعان ما يجد نفسه عاجزاً عن ولوج الاقتصاد الجديد والمساهمة فيه. والدولة التي لا تدرك أن المعرفة هي اليوم العامل الأكثر أهمية للانتقال من التخلف إلى التطور ، إن السمة الرئيسة للجزائر ما تزال تتخبَّط في محاولات التخلُّص من قيود التخلُّف وضعف التطوُّر. وتعمَّقت أكثر الفجوة المعرفية بين البلدان والمجتمعات .**وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة**.

نتائج الدراسة

– إن المنتجاتِ والخِدمات المبنيةَ على المعرفة تحقق أسعارا أعلى من أسعار المنتجات المشابهة وبالتالي سيعود هذا بالمنفعة على المؤسسات الاقتصادية الوطنية في حالة تبينها للأساليب المعرفية في طرق الإنتاج؛

– ضعف جهود البحث والتطوير الخاصة بصناعة الاقتصاد المعرفي؛

– ضعف الاستثمار العام والخاص في مجالات العلم والتكنولوجيا في الجزائر على الرغم زيادة أهمية ودور المعرفة والابتكار في الأداء الاقتصادي وفي تراكم الثروة؛

– يعمل الاقتصاد المعرفي على زيادة من عائد الاستثمار وهذا يؤدي لاستدامة النمو .

توصيات الدراسة

– على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية أن تشجع إنتاج وتداول المعرفة وذلك من خلال إعادة الاعتبار لعنصر رأس المال البشري؛

– العمل على توفير بيئة أساسية لمجتمع المعلوماتية، كالاتصالات وشبكة الانترنت وغيرها؛

– الربط بين المؤسسات الجزائرية والمراكز البحثية العالمية وحاجات المجتمع المعلوماتي؛

– وضع سياسة تبادل قاعدة للمعلومات على المستويين الوطني والإقليمي؛

– إصلاح منظومة الإبداع التكنولوجي وجعلها أكثر كفاءة من خلال تشجيع مستويات التفاعل ما بين المؤسسات العلمية والمؤسسات الاقتصادية وزيادة مخصصات تمويل البحث العلمي.

الهوامش والمراجع

(1) - Pascal Viginier, La France dans l'économie du savoir : pour une dynamique collective rapport du groupe , Paris, La Documentation française, 2002,

(2) - Julie Chartrand-Beauregard et Sylvie Gingras, L'ÉCONOMIE DU SAVOIR AU QUÉBEC, édition QUÉBEC 2005.

(3) - Rédha YOUNES BOUACIDA et Bernard HAUDEVILLE , Development of the knowledge economy in Algeria and inflection growth model , El-Bahith Review 15/2015

(4) -http://khttab-academy.blogspot.com/2014/11/blog-post_29.html

(5)- حسام عيد،الاقتصاد الرقمي

http://www.archive.roayahnews.com/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%8A%D8%AE%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%9F/

(6)http://mawdoo3.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%81%D8%A9

(7)- حسين حريم و رشاد الساعد،الثقافة التنظيمية وتأثيرها في بناء المعرفة التنظيمية (دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي الأردني)،المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، المجلد 02 العدد 2006/02، الجامعة الأردنية، ص 238

(8)- بلقيدوم صباح، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة NTIC)(على التسيير الاستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية .، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 02 ،2013/2012، ص194

(9)- جمال حود مويسة، الاقتصاد الرقمي و متطلبات استجابة البنوك إلى التحيات الجديدو، مجلّة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 10 (2010) ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي،ص 79

(10)- صالح مهدي العامري وطاهر محسن الغالبي، رأس المال المعرفي : الميزة التنافسية الجديدة لمنظمات الأعمال في ظل الاقتصاد الرقمي، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع حول إدارة المعرفة في العالم العربي، كلية الاقتصاد والعلوم الإداري ، جامعة الزيتونة الأردنية 26-28 نيسان 2004، ص 11

(11)- بودي عبد القادر و بودي عبد الصمد، الإدارة الرقمية كإبداع في تسيير وتميز منظمات الأعمال مع الإشارة لنموذج للإدارة الرقمية في المنظمات العربية، الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة سعد دحلب . البليدة 2010، ص 14

(12)- .زرنيز فتحي ، شروط نجاح إدارة المعرفة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 2017/27،ص 12

(13)- حسين بن الطاهر و محمد الطاهر دربوش، المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل اقتصاد المعرفة ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 2014/42، جامعة قسنطينة ، ص 22

(14)– مرجع سابق، ص 23

(15)- بوشول فائزة وقطاف ليلى و عماري عمار، واقع الاقتصاد الجديد في العالم العربي و الجزائر، مجلة الباحث –عدد ، جامعة ورقلة،ص 130

(16)- عامر بشير،دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك . دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2012/03،2011، ص 91.